شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

B11047

جامعة دمشق
كلية الحقوق
قسم الدراسات العليا

جامعة دمشق - كلية الحقوق
الرقم ...
التاريخ ١٢/٧/٢٠٠٠

دراسة في

المؤسسات الرئيسية للاتحاد الأوربي

حلقة بحث مقدمة في دبلوم القانون الدولي

إشراف: د. أمل يازجي

إعداد: عماد سالم

إهداء

إلى جميع الأساتذة في قسم القانون الدولي وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في كلية الحقوق

وإلى الدكتورة المحترمة أمل يازجي

وإلى أسرتي وأقاربي وأصدقائي وزملائي

وإلى كل من كان لي عوناً في إتمام بحثي هذا

وإلى كل عربي حر شريف مؤمن بحرية أمته ورسالتها

مقدمة

تشغل أخبار الاتحاد الأوربي ـ الذي أنشأته فيما بينها دول المجموعة الاقتصادية الأوربية،من خلال توقيعها،في٧ شباط عام١٩٩٢،على معاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من تشرين الأول عام١٩٩٣ـ اهتمام الناس على اختلاف أوساطهم الاجتماعية وثقافاتهم.

ولا يكاد يمر يوم إلا وتطالعنا وسائل الإعلام بخبر جديد عن الاتحاد الأوربي،وعن القرارات التي تصدرها مؤسساته المختلفة؛ويزداد اهتمام المحللين السياسيين والاقتصاديين والمشتغلين بقضايا القانون الدولي والعلاقات الدولية،بدراسة الاتحاد الأوربي ومؤسساته التي تجسد مفهوم المؤسسات الفوقمية؛وتكثر تكهناتهم،عقب المتغيرات الدولية التي شهدها العالم في العقد الأخير من القرن الماضي،عن دور أكثر فاعلية للاتحاد الأوربي على الساحة الدولية،ويذهب بعضهم إلى أن أوربا الموحدة ستغدو في بدايات الألفية الثالثة،قطباً مهماً في عالم متعدد الأقطاب.

ولعل كثيراً من الأحداث ـ وأهمها طرح العملة الأوربية الجديدة "اليورو" في أسواق النقد العالمية،والحديث عن دور الاتحاد الأوربي،كأحد أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية،في العولمة،والمفوضات التي تجري لتوسيع الاتحاد،واتفاقات الشراكة التي يسعى الاتحاد الأوربي إلى توقيعها مع الدول المتوسطية ودول إفريقيا والكاريبي،ودوره المرتقب في إيجاد تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة ـ ما هي إلا تأكيد على رغبة الاتحاد الأوربي في احتلال مكانة مرموقة في زعامة العالم.

ويرى المثقفون العرب في التجربة الأوربية مثالاً يحتذى به للعمل على تحقيق التكامل والوحدة العربية: من خلال تجاوز المعوقات السياسية،والانطلاق،على غرار التجربة الأوربية، من قاعدة الهرم بدلاً من قمته،وذلك بالعمل على تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية أولاً،ومن ثم العمل على تحقيق الوحدة السياسة في مرحلة ثانية.

ومن هنا، ومن أهمية الإطلاع على مسيرة التكامل الأوربي،بالنسبة إلينا نحن كأمة عربية،ومن حقيقة أن لدى الكثيرين جهل كبير ومعلومات مغلوطة عن طبيعة الاتحاد الأوربي ومؤسساته: إذ أن هناك من يعتقد بأن مجلس أوربا مثلاً هو نفسه المجلس الأوربي،أو مجلس الاتحاد الأوربي؛من هنا تأتي أهمية البحث في الاتحاد الأوربي ومؤسساته المختلفة.

ولقد لعبت تلك المؤسسات،بفضل أولئك الذين آمنوا بها وعملوا على تحقيق أهدافها،دوراً رائداً في دفع أوربا إلى أبعد مما كان متوقعاً لها من جهة،وفي رسم الملامح المستقبلية لأوربا من جهة ثانية؛ولقد أضفت تلك المؤسسات على الاتحاد الأوربي طابعه المميز وأهميته المتزايدة على الصعيد الدولي.

وعليه،فإن دراسة طبيعة مؤسسات الاتحاد الأوربي،وإنشائها وتكوينها ومهامها،تعتبر بوابة رئيسية لفهم طبيعة الاتحاد الأوربي وأسسه وأهدافه ومستقبله؛إذ أنها،((ولاسيما تلك الرئيسية منها كما اصطلح على تسميتها لتمييزها عن تلك الفرعية التي أوجدتها لاحقاً،الاتفاقيات الأوربية على مدى أكثر من نصف قرن))تشكل الركيزة الكبرى في مسيرة التكامل الأوربية،والضمانة الأساسية لاستمرار الاتحاد وتحقيق الوحدة الأوربية،مما يضفي عليها تلك الأهمية الخاصة.

إلا أن البحث في الاتحاد الأوربي ودراسة مؤسساته أمر تعتريه بعض الصعوبات،واهمها:

- تشعب الموضوع وكثرة المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت حوله،مما يحول دون أن تكون الدراسة شاملة لكل جوانبه؛ فحتى تكون دراسة الاتحاد الأوربي ومؤسساته،دراسة شاملة،ينبغي أن تغطي الجوانب الاقتصادية والسياسية والتاريخية والقانونية،مما يجعل البحث الشامل أمراً متعذراً.
- إهمال الباحثين القانونيين العرب لهذا الموضوع،مقارنة بغيرهم من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين وغيرهم؛وقلة المؤلفات القانونية في هذا الموضوع،إذا قورنت بتلك المؤلفات الاقتصادية والسياسية...،التي لا تكون لها غالباً، فائدة كبيرة للباحث القانوني.
- ندرة المؤلفات باللغات الأجنبية التي تبحث في هذا الموضوع،وفقر المكتبة بها،واقتصارها على التحليلات الاقتصادية والسياسية،مما لا يفيد الباحث القانون .
- عدم توفر أي من نصوص المعاهدات أو الاتفاقات الأوربية،لا بالعربية ولا باللغات الأجنبية،مما يشكل عقبة كبيرة في وجه الباحث القانوني.

ونظراً لتلك الأسباب،فإن البحث سوف يقتصر على دراسة معمقة لمؤسسات الاتحاد الأوربي الرئيسية،عن طريق التعريف بها والبحث في الأساس القانوني لإنشائها، وتكوينها،وشروط عضويتها،والأحكام الخاصة بكل منها،من خلال دراسة النصوص القانونية المتاحة،ومقارنة آراء الكتاب، والاستنتاجات التي يمكن لوصول إليها،وذلك بقصد فهم طبيعة تلك

المؤسسات والنظام الذي يحكم عملها،ومعرفة آلية أدائها، والاطلاع على إمكاناتها ودورها في صنع واتخاذ القرار في الاتحاد الأوربي، وفي عملية بناء الوحدة الأوربية.

ونسأل الله التوفيق

القسم الأول

البرلمان الأوروبي

- مقدمة

- انشائه

- تكوينه

- عضويته

- اختصاصاته

البرلمان الأوربي

مقدمة: يعتبر البرلمان الأوربي الجهاز أو المؤسسة التشريعية في الاتحاد الأوربي على الرغم من أنه لا يشابه بدقة في اختصاصاته البرلمانات الوطنية التقليدية،وهو يمثل ٣٧٣ مليون من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، وهو القوة السياسية التي تتجمع فيها كل القوى السياسية الفاعلة في أوربا، ومقره في بروكسل وأمانة سره في اللكسمبورغ.

إنشائه: نصت المادة السابعة من معاهدة الجماعة الأوربية للفحم والفولاذ والمادة الرابعة من معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوربية والمادة الثالثة من معاهدة الجماعة الأوربية للطاقة الذرية على إنشاء جهاز يدعى:"الجمعية العامة" كواحد من أجهزة تلك الجماعات،ثم أطلق عليه بعد ذلك وبموجب معاهدة الإدماج "الجمعية"[١]؛كما أن مشروع الجماعة الأوربية للدفاع كان ينص في المادة الثامنة منه على إنشاء جهاز يدعى بالجمعية العامة أيضاً إلا أن إخفاق المشروع في حينه حال دون ذلك[٢].

وقد أطلقت الجمعية على نفسها بعد ذلك في عام ١٩٥٨ اسم "الجمعية البرلمانية الأوربية"،ثم في ٣٠ آذار عام ١٩٦٢"البرلمان الأوربي"،ويرى البعض أن تلك التسمية غير دقيقة وذلك لعدم توافر السمات المميزة للبرلمانات الديمقراطية في البرلمان الأوربي[٣]؛إلا أن التعديلات التي أدخلت على اختصاصاته وصلاحياته في الاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت بعد ذلك، وخصوصاً معاهدة ماستريخت، قد زادت بشكل كبير من أهميته في الاتحاد الأوربي.

تكوينه: كان عدد أعضاء البرلمان الأوربي بموجب معاهدة الإدماج، مئة واثنان وأربعون عضواً يمثلون الدول الستة الأعضاء في الجماعات الأوربية الثلاث وقتئذ[٤]؛وقد ازداد هذا العدد تباعاً إلى أن أصبح اليوم ستمئة وست وعشرون عضواً يمثلون الدول الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوربي وهم يتوزعون تبعاً لحجم تلك الدول كما يلي: ٩٩ نائباً عن ألمانيا، ٨٧ نائباً عن كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، ٦٤ نائباً عن إسبانيا، ٣١

---

[١] -الجزوري، عبد العظيم،الأسواق الأوربية المشتركة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،الطبعة الثانية،١٩٨٣ ص ٥٢.

[٢] - Georges Berlia, Organisations europeennes ,les Coures de Droit ,Paris ,1970 ,P56

[٣] -الجزوري، عبد العظيم، مرجع سابق ،ص٥٣

[٤] - Georges Berlia, Organisations europeennes, op , cit. P125

نائباً عن هولندا،٢٥ نائباً عن كل من بلجيكا واليونان والبرتغال،٢٢ نائباً عن السويد،٢١ عن النمسا،١٦ نائباً عن كل من الدانمارك وفنلندا،١٥ نائباً عن ايرلندا،٦ نواب عن لوكسمبورغ[٥] .ولايعكس هذا التوزيع دائماً أهمية وحجم شعوب الاتحاد الأوربي؛ففي حين يمثل النائب الألماني مثلاً ٨٠٠,٠٠٠ ألف مواطن، فزميله من لكسمبورغ لا يمثل سوى ٦٠,٠٠٠ ألف مواطن.[٦]

وحدد عدد مقاعد البرلمان حتى حين الزيادة وتوسيع الاتحاد الأوربي بـ ٧٠٠ مقعداً[٧].

وكان يتم اختيار النواب قبل عام١٩٧٩ من بين أعضاء برلمانات الدول الأعضاء،وذلك طبقاً للإجراءات المتبعة في كل دولة عضو،لكن اجتماع القمة للدول الأعضاء في٩و١٠ كانون الأول عام١٩٧٤ قرر - وبحسب ما قضت به أساساً الفقرة الثالثة من المادة ١٣٨ من معاهدة الجماعة الاقتصادية[٨] - بأن يتم اختيار أعضاء البرلمان بواسطة الانتخاب المباشر،وقدتم بالفعل إجراء تلك الانتخابات ما بين ٧ إلى١٠ حزيران من عام١٩٧٩ ،طبقاً لطريقة الانتخاب المتبعة في كل دولة عضو[٩]،وذلك إلى أن يتم وضع قانون الانتخاب الذي يوحد إجراءات الانتخاب في كل الدول الأعضاء إثر معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ ،الأمر الذي أكدت عليه معاهدة امستردام عام ١٩٩٥[١٠].

عضويته: يتم انتخاب النواب لمدة خمس سنوات ،ويكون الترشيح لعضوية البرلمان الأوربي متاحاً لجميع مواطني الاتحاد،كما أنه يجوز الجمع بين عضوية البرلمان الأوربي والبرلمانات الوطنية؛ويتمتع النواب فيما بين أدوار الانعقاد بالمزايا والحصانات التي يتمتع بها أعضاء البرلمانات الوطنية،ويتمتعون بالحصانة القضائية في أراضي الدول الأخرى[١١]؛وهم ينتظمون في جماعات وأحزاب سياسية ولجان برلمانية بمعزل عن جنسياتهم،والمهم هو وزن تلك المجموعات السياسية في البرلمان،وكل جماعة هي عبارة عن تحالف عدة أحزاب وطنية مرتبطة

[٥] -عفيفي،هشام،الاتحاد الأوربي، منشورات الفالي،سلسلة المعارف ، القاهرة ،الطبعة الأولى، ١٩٩٥ص١٩.

[٦] - L,Europe de A a Z, Guide de l,integration europeenne, Commission europeenne-Luxembourg: Office des publications officielles des Communautes europeenne,1997,op ,cit, P:148

[٧] - EUROPE IN 10 POINTS, EUROPEAN DOCUMENTATION, Luxembourg ,Office for official publications of the European communities , 1997 , P:10

[٨] -م ١٣٨ ف ٣ :{تقوم الجمعية "البرلمان الأوربي" بإعداد مشروع يكفل إجراء انتخابها عن طريق انتخاب عام مباشر يتم وفقاً لإجراءات موحدة في كل الدول الأعضاء.}.

[٩] -الجزوري،عبد العظيم،الأسواق الأوربية المشتركة،مرجع سابق،ص٥٣.

[١٠] - EUROPE IN 10 POINTS, EUROPEAN DOCUMENTATION,P:11

[١١] -الجزوري،عبد العظيم،الأسواق الأوربية المشتركة،مرجع سابق،ص٥٣.

بصلات سياسية،ومن أبرز تلك التقسيمات التي أظهرها بوضوح الانتخاب الذي جرى عام١٩٩٥ :

جماعة حزب الاشتراكيين الأوربيين الذي حاز على٢١٦ مقعداً،وجماعة الحزب الشعبي الأوربي الذي يضم الديمقراطيين والمسيحيين والذي حصل على١٧٣ معقداً،وجماعة الاتحاد من أجل أوربا،وحزب الأوربيين الأحرار،وجماعة الخضر،والتحالف الراديكالي،وجماعة أوربا القوميات،وجماعة اتحاد اليسار الوحدوي واليسار الأخضر الشمالي، ومستقلين،الذين حصلوا على باقي المقاعد في البرلمان[١٢].ويعاون البرلمان عشرين لجنة تغطي المجالات السياسية والاجتماعية،وتتولى الدراسة والتعليق على مقترحات المفوضية الأوربية قبل رفعها إلى البرلمان لإصدار رأيه بشأنها،وهذه اللجان هي التالية:

١ـ لجنة الأمن والسياسة الخارجية وسياسية الدفاع.
٢ـ لجنة الشؤون الزراعية وتطوير الأرياف والتنمية الريفية.
٣ـ لجنة الموازنات.
٤ـ لجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية والسياسة الصناعية.
٥ـ لجنة الطاقة والبحوث العلمية والتطوير التقني.
٦ـ لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية.
٧ـ لجنة الشؤون القانونية وحقوق المواطنين.
٨ـ لجنة الشؤون الاجتماعية والعمل.
٩ـ لجنة السياسة الإقليمية.
١٠ـ لجنة النقل والسياحة.
١١ـ لجنة البيئة والصحة العامة وحماية المستهلكين.
١٢ـ لجنة الثقافة الشباب والتربية والإعلام.
١٣ـ لجنة التطوير والتنسيق ومجلس الشراكة مع دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ في إطار اتفاقية لومي.
١٤ـ لجنة الشؤون الداخلية الحريات العامة.
١٥ـ لجنة مراقبة الميزانية.
١٦ـ لجنة الشؤون المؤسساتية.
١٧ـ لجنة الصيد.
١٨ـ لجنة التنظيم والتحقق من صحة نيابة وحصانة الأعضاء.
١٩ـ لجنة حقوق المرأة.
٢٠ـ لجنة التظلمات.

[١٢] L,Europe de A a Z ,op , cit., P:148-

وتنص المادة ١٤٠ من معاهدة الجماعة الاقتصادية على أن يختار البرلمان الأوربي من بين أعضائه رئيسه ومكتب الرئيس، كما رئيس البرلمان يمثل البرلمان الأوربي على الصعيد الدولي،وفي علاقاته مع غيره من الأجهزة والمؤسسات الأخرى، ويمكن للرئيس أن يفوض بعض صلاحياته إلى غيره من الأعضاء؛وتصدر قرارات البرلمان في جلسة تامة،وعلى أساس الأعمال التحضيرية التي قامت بها اللجان التي أسلف ذكرها[١٣].

اختصاصاته وصلاحياته:

يمكن،وبشكل عام أن نحدد اختصاصات البرلمان الأوربي كما يلي:
- اختصاصات استشارية، - اختصاصات رقابية، - اختصاصات تتعلق بالميزانية، - اختصاصات تشريعية يشترك فيها مع المجلس الأوربي.

وعلى الرغم من محدودية اختصاصاته وصلاحياته في مجال إصدار القوانين، مقارنة ببرلمانات الدول الأعضاء - إذ تصعب المقارنة أصلاً بينه وبين أي برلمان وطني،من حيث أن الاتحاد الأوربي ليس حكومة تتولى السلطة في أوربا،وأن البرلمان الأوربي لا يمنحه ثقته،ولا يراقب بالتالي نشاطاته - إلا أن المعاهدات المنشئة للجماعات الأوربية وما تلاها من معاهدات،وبالأخص معاهدة ماستريخت،كانت تمنحه دوماً اختصاصات وصلاحيات جديدة[١٤]،فيما يتعلق بالمجالات التالية:

أ - العمل السياسي من المبادرات والإسهامات في العمل التشريعي وممارسة الرقابة على المفوضية الأوربية،مما يشكل تأثيراً على السياسة الجماعية للاتحاد الأوربي.

ب - العمل الدستوري من خلال تقييمه وتطويره للأسس التي يقوم عليها الاتحاد فيما يتعلق بما يصدر عنه من قرارات ،وبتوزيع السلطات بين الاتحاد والدول الأعضاء.

ج - العمل الاجتماعي من خلال قدرته على توفيق الآراء السياسية وتحريك الرأي العام لصالح القضايا الأوربية الكبرى[١٥].

وبشكل أكثر دقة يمكن تحديد اختصاصات البرلمان الأوربي كما يلي:

أولاً- القيام بدور استشاري:

بموجب معاهدات الجماعات الأوربية وما تلاها،يمارس البرلمان الأوربي دوراً استشارياً،وذلك من خلال وجوب استشارته حول الأعمال التشريعية التي يصدرها المجلس الأوربي((كلائحة أو توجيه أو قرار))أو القرارات

[١٣] - L,Europe de A a Z, op, cit. P:148,

[١٤] -حفيفي،هشام، مرجع سابق،ص١٢

[١٥] - L,Europe de A a Z, op k cit.P:150